الإنسان ومشكل التصحر في المناطق الجافة (*)

إدريس الفاسي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الرباط

يربط العنوان بين الانسان ومشكل التصحر. يضع وجها لوجه ظاهرة طبيعية، من أبرز الظواهر التي استأثرت بالاهتمام في كل مكان، والمجتمع البشري الذي يتأثر ويأثر. فأي تقابل هذا ؟

أهو التكامل الايجابي الذي جعل من عدة مناطق نماذج تحتدى في التكيف مع الجفاف بل وتجاوزت التكيف إلى الخلق وإبداع الحضارات الرفيعة ؟ أم هو التفاعل السلبي الذي يظهر ضعف المجتمع البشري إزاء شح الطبيعة إلى حد يصير معه سوء التدبير إطارا لتفاقم الجفاف الطبيعي بل ولخلقه.

لذا أصبح لزاما علينا أن نوسع مصطلحاتنا وأن نضيف إلى مفهوم الجفاف مفهوم التجفيف.

فالجفاف ظاهرة طبيعية توجد في مناطق معلومة بخاصياتها الجغرافية، وهي مرتبطة بأسباب كونية مناخية.

أما التجفيف فيمكن أن يكون من صمن المشروع البشري، يقوم الانسان بمشروع التجفيف، عن قصد أو عن غير قصد، إذا ما خولت له إمكاناته التدخل في توازنات المياه والموارد الأخرى المرتبطة بها، فحولها عن غرضها الأول. ومعلوم ان الغرض الأول في استعمال المياه هو خلق الحلقات الأولى من الحياة التي تتجلى في النبات وبيئته الترابية، وتسخيرها لفائدة الاقليم والوطن.

(*) هذا العنوان هو موضوع الدرس الافتتاحي الذي ألقاه الأستاذ إدريس الفاسي في مطلع السنة الجامعية 1986/1985.

يستطيع الانسان أن يزاول عمليات تجفيف ناجحة في كل مكان، حتى في النطاقات الرطبة جدا والتي تبدو في مأمن من كل تهديد، كالوضع الذي تخلل حملات القصف وتخريب الغابات بنشر المبيدات الكيماوية في حرب الفيتنام على مدى الستينات.

لكن تصير العملية بالغة السهولة وسريعة المفعول عند هوامش مجالات الاستقرار الاحيائي، أي بجوار الصحاري. ففي هذه الجهات، التي تعمر جلها المجتمعات الفقيرة، من الواجب أن تؤخذ كل المشاريع مأخذ الحذر الكبير. فأول ما يشترط في المشروع التنموي هنا هو أن لا يتلف الأساس، باستنزافه لأسباب الحياة، ثم بعد ذلك فقط نرى ما هي إيجابياته.

طلعت علينا العشريات الأخيرة بالجفاف والتجفيف معا، وتنوعت الخطابات حولها، والتبس علينا الأمر. وبينما نحن نتساءل عن أسباب المصاب، أهو من قضاء الطبيعة، أم من فعل الانسان، واصل ذوو المصالح تدخلاتهم تحت ستار البنوك والمنظمات الدولية الخبيرة في شؤون التنمية، مستغلين ظروف الارتباك والجهل، وأتوا دولنا بمشاريع قالوا عنها انها مشاريع تنموية دون أن يقولوا لفائدة من ! والآن عندما نطالع مضمون تجارب الاقلاع الاقتصادي في العديد من البلاد الجافة أو التي هي في طريق الاقحال، نرى آثار الافلاس واضحة. وفي العديد من الجهات اختفى الوجه الواعد لما كان يسمى بمشاريع التنمية، وظهرت أقرب ما تكون لما يمكن أن نسميه بمناورات التصحير.

لاشك أن إلصاق التهمة بالاخرين مركب سهل وخطير في آن واحد، لأنه يحرمنا من التبصر وضبط المسؤوليات على درب إيجاد الحلول. لذا حاولنا في عرضنا لمظاهر التحليل أن نصوغها صياغة المتسائل :

أولا، عن أسباب الجفاف في العالم، هل هي واقع طبيعي يعزى لمسلسل الذبذبات المناخية، أم طارىء ظرفي ناتج عن تعسف البشر. وإلى أي حد ؟

ثانيا، إذا ثبت لدينا آن للانسان نصيبا من المسؤولية، فاي إنسان نعني ساكن البلاد الغنية أم ساكن البلاد الفقيرة ؟

وثالثا، لابد للمتسائل، المنتمي بالذات إلى هذه المناطق المبتلاة، أن يفحص تجربة بلاده ويميز بين عوامل الاستقرار فيها وعوامل الاختلال.

1) الجفاف في العالم بين قانون الطبيعة وتدبير الانسان.

الجفاف ظاهرة هامة تخص مناطق واسعة معينة من سطح الأرض. فهو ينتظم حسب حزام يلف الأرض بصفة تكاد تكون متصلة على طول المدار الشمالي، خاصة في الواجهات الغربية للكتل القارية الكبيرة، وبصفة متقطعة على طول المدار الجنوبي. لذا فهو يعتبر مع شيء من التجاوز ظاهرة نطاقية.

وكباقي النطاقات المناخية، فهو يطبع مجاله بنوع من الديمومة، لا يعرف أي تغير محسوس بالنسبة لعمر الحضارات، لكنه يتغير بصفة حاسمة إذا قيس بالعمر الجيولوجي للأرض. فهناك شواهد تشكيلية وعدانية وبقايا أحيائية تدل على أن الصحراء كانت قبل بضعة آلاف من السنين مجالا أكثر رطوبة، به الماء والنبات والحيوان. وربما أغرب ما يعرف عنها أنها كانت قبل ذلك بعصور، في أواخر النظام الفحمي، منطقة جليدية تغطيها الثلوج مثل المناطق القطبية الحالية. أكيد إذن أن كل المناخات المعروفة قد تواردت على مناطق الجفاف الحالية وأن لا مانع من تواصل هذه التقلبات.

المعرفة السطحية لهذه الأحداث تجعلنا نتساءل عن الواقع المعاش الآن. فموجات الجفاف التي نعرفها وانتشار القحولة تبدو تماما وكأنها استمرار لتلك التقلبات الكونية الطبيعية.

كيف لا ونحن نرى أن الصحاري قد اكتسبت في السنوات الأخيرة نشاطا خارقا، جعلها تتمدد على هوامشها بإيقاع بلغ 000 70 كلم² في السنة الواحدة، الشيء الذي رفع قيمة المساحات المهددة بالاقحال في العالم إلى 37 مليون كلم². وتبدو الصحراء الافريقية من أنشط هذه المجالات وأكثرها عدوانية على هوامشها الشمالية والجنوبية في آن واحد.

قد يبدو المد في اتجاه الجنوب، على حساب النطاق الساحلي، أكثر فاعلية من المد في اتجاه الشمال، بالنظر إلى الجفاف الذي استقر بالساحل منذ سنة 1968، ضاربا دول المواجهة الأولى في موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد والسودان، ومخلفا بعد ست سنوات فقط الابادة المباشرة لأكثر من 250 ألف شخص وملايين رؤوس الماشية. وقد اتسعت رقعة الاعتداء بعد ذلك لتشمل مناطق أخرى في الخطوط الورائية المناخية للنطاق السوداني. والواقع أن غزو الصحراء لاطرافها الشمالية لا يقل خطورة عنه في الساحل وإن كانت

الاعراض تبدو أهون بسبب الاستقرار الطبيعي الأصلي الأمتن والأكثر مقاومة. الشاهد في ذلك أن قرابة 100 ألف هكتار يتم إتلافها كل سنة ما بين أراضي فلاحية وأراضي رعي، 25 ألف هكتار منها على أقل تقدير تضيع من المغرب الأقصى وحده. وهو زحف غامر، يزج بشعوب الشمال الافريقي في الشريط المتوسطي المحدود والذي يضيق يوما بعد يوم.

نلاحظ تردد نفس الظاهرة، لكن بإيقاع مختلف وداخل ظروف بيئية متباينة، في المناطق الجافة الأخرى من العالم، في الشرق الأوسط وإيران وأفغانستان وباكستان وشمال غرب الهند وأستراليا والولايات المتحدة والبرازيل... ورغم هزال الدور الذي تلعبه هذه المناطق في تشكيل المنتوج الفلاحي العالمي فإن سعة المساحات التي تغطيها يجعل مع ذلك خمس الانتاج الزراعي في العالم متأثرا من وقع التصحير ومتعرضا للإتلاف التام في مستقبل معلوم.

ليست هذه أعراض يمكن التغاضي عنها. فإذا كانت الدول الغنية التي لا يمسها المصاب إلا بصفة محدودة كالولايات المتحدة مثلا قد خصصت بعض هيئاتها وجامعاتها اعتمادات هائلة لدراسة الظاهرة، وتجندت لاختبارها ميدانيا جاعلة من ولاية نيومكسكو على الخصوص مختبرا هائلا مفتوحا يتعقب آليات الجفاف، فكيف هو الشأن بالنسبة لبلد كالمغرب يمثل المجال الجاف فيه ثلثي التراب الوطني ؟

علينا في مرحلة أولى أن نتساءل، مع الجميع، عن أسباب الكارثة وعن مدى يد الطبيعة فيها. وحتى إذا كان المعروف حاليا لا يسمح بالجزم في اتجاه آخر فهناك بعض القرائن تساعد على الفهم وعلى تقديم بعض عناصر الجواب.

الملاحظة الأولى هو الايقاع الذي يتم به التصحر والذي يكتسي في بعض الجهات وخاصة على هوامش الصحراء الكبرى صفة كارثية. وهو أمر يبدو منعدما من التطورات الطبيعية التي تستشف خطواتها البطيئة من مختلف الشواهد خاصة منها الحيوانات الصغيرة واللقاحات، فهذا الزحف العارم إذا كان لا ينفي بصفة قطعية التغير الطبيعي فهو على الأقل يؤكد تدخل عامل تكميلي يساعد على فصم التوازنات في اتجاه الجفاف وبالتالي يؤكد تدخل الانسان.

ملاحظة أخرى ننطلق فيها من أن التغيرات المناخية التي أصابت الصحراء الافريقية بالذات، في ماضيها الجيولوجي القريب المنتمي إلى الزمن الرابع، قد خلفت تركات شبه

مؤكدة تدعو إلى الاعتقاد بأن الفترات الرئيسية للجفاف والرطوبة لم تكن على التوالي فترات تقلص وتمدد للصحراء وإنما كانت فترات تأرجح للمجال الصحراوي يزحف تارة على الشمال، يجفف الشمال الافريقي ويرطب الساحل في آن واحد، ثم في المرحلة اللاحقة يزحف صوب الجنوب فيخلق الوضع المعاكس. أما ما يجري حاليا فهو في الواقع توسع متكافيء للصحراء على هوامشها بنفس الحدة والقياس. هنا كذلك، يبقى تحميل الانسان جانبا من المسؤولية أمرا واردا.

لكن العلاقات في كلتا الحالتين تبدو علاقات حدسية أكثر منها سببية. فلنحاول أن نرى ميدانيا من عوامل تساعدنا على ترجيح جانب أو آخر. ما هي التدخلات البشرية إذن التي يمكن أن نحملها نصيبا من المسؤولية في تدهور المناخ ؟ هي لا شك تلك التي تنافس المناخ في حيز تعريفه. فانطلاقا من أن المناخ هو الصورة الزمنية لمجموعة من الظواهر تعتمل في الجو، تربط بينها توازنات مضبوطة في نطاق معين. فكل تدخل في الجو هو نظريا قادر على إصابة هذه التوازنات وتغيير مجرى الأحداث المناخية، إذا ما توفرت له شروط الفعالية، أي إذا ما كانت له القوة الكافية لخلق أوضاع لا رجعية. الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو الاعتقاد السائد بأن النفايات الصناعية ودخان المعامل الكبرى يخلق على الأقل محليا مناخات لا تطاق على الخصوص بداخل الأقاليم الصناعية التقليدية الكبرى في العالم. لكن يبقى الربط دائما صعبا بين هذه الحالات الخاصة ومناخ الكوكب بأكمله. فهل من علاقات ترجى بين الأقاليم الصناعية المحيطة ببحر الشمال أو الموجودة في الاتحاد السوفياتي وحول البحيرات الأمريكية الكبرى وحالات الجفاف في الساحل الافريقي ؟

مرة أخرى لن نستطيع أن نعطي أكثر من بعض عناصر الجواب أو بعض اتجاهات البحث عن الحقيقة.

من جملة العناصر، الظاهرة الجوية الغريبة التي اكتشفت أخيرا فوق المناطق القطبية الشمالية ففي ربيع سنة 1983، تم التأكد من أن طبقة غازية سمراء، آتية من التلويث الصناعي قد تجمعت فوق القطب، أي في البوغاز الهندسي الذي يتوسط أهم المناطق الصناعية للشطر الشمالي من الكرة الأرضية، هل لا يمكن أن نعتبر أن للظاهرة من القوة ما يعطيها الفعالية لتجاوز خط الرجعة إذا ما أضفنا أن هذه الطبقة تغطي مساحة 20 مليون كلم² وتشغل سمك 500 8م ؟

كما لا يخفى ما لهذه المنطقة من حساسية على مستوى حركية الكتل الجوية بالنسبة لمجموع الكوكب الأرضي. فالقطب الشمالي يعرف ضغوطا جوية مرتفعة، تجعل الدخان

والهباءات إذا ما وجدت تتكتل وتقترب من السطح فلا تتبدد في الفضاء الخارجي، كما أن النطاق القطبي، تبعا لذلك، محرك هائل للهواء يبعث الرياح في اتجاه الجنوب الشيء الذي يؤثر كذلك على التيارات البحرية التي تأخذ نفس المسار خاصة على الواجهات الغربية من القارات. تعمل هذه التيارات إذن عمل الميازيب الكبيرة موجهة نفايات مصانع الشمال، السائلة منها والصلبة ، صوب الجنوب إلى حين توقف الحركة في بحار المدار. أضف إلى ذلك العمليات المقصودة التي تقوم بها السفن الكبيرة، والآتية مع نفس التيارات، والتي تستغل ضعف الحراسة على سواحل بلداننا لتقوم بإفراغ وتطهير محركاتها بل وحتى التخلص من بعض الفضلات الصناعية وأخطرها النفايات النووية. تضافر هذه العمليات، زيادة على تدخله في بيوكمياء البحار وما لذلك من عواقب وخيمة على التوازنات الاحيائية بها والاقتصادية بالنسبة للمتعاملين معها، يتدخل كذلك حتما في السلوك الحراري والآلي لصفحة الماء دون أن نعرف إلى أي مدى. وبديهي أن هذا السلوك هو الذي يتحكم في عمليات التبخر وتكاثف السحب وتهاطل الأمطار على النطاقات القارية المجاورة التي تستقبل رياحها الرطبة أساسا وبالذات من جهات الغرب والجنوب الغربي.

أما التيارات الهوائية الملوثة فإلى أي حد تحافظ على سيولتها من مركز ضغط إلى آخر وعلى خاصياتها من رطوبة وحرارة أثناء النزوح مع العلم أنها مثقلة بالهباءات الشيء الذي يزيد من نوايات التكاثف وفرص الافراغ المبكر، ويرفع من درجات الحرارة خاصة من جراء الزيادة في منسوب الغاز الفحمي بالاضافة إلى تحميض وتعكير التركيبة الكيماوية لمياه الأمطار نفسها.

خلاصة القول انه إذا كان هناك تأثير بواسطة الصناعات الكبرى في العروض الوسطى فإن التأثر والاختلالات الأساسية الناجمة، نظرا للتفاعلات الطبيعية وكذا للتسلط المقصود، ستظهر بثقلها في مناطقنا المدارية والقريبة من المدار. أضف إلى ذلك الطبيعة التي تتميز بها بيئة استقبال العدوان في هاتين المنطقتين المؤثرة منها والمتأثرة. فنظرا لقوة الاستقرار وفعالية المقاومة في العروض الوسطى المعتدلة وللهشاشة في عروضنا، فإن الوقع سيكون دائما أخطر عندنا. فما هو ضعيف الوقع على المناطق الرطبة المتزنة طبيعيا يصير كارثيا في المناطق الهامشية الجافة أصلا.

شاهد آخر على متانة الروابط بين كل أنحاء العالم، لا يستثني من التلويث، كما يعتقد، مناطقنا الغير مصنعة، هو أن رواد الفضاء في السنوات الأخيرة، خاصة منهم الذين يقومون بالرحلات المكوكية، لاحظوا أن غلافا من الجو القذر بدأ يلف الأرض.

على هذه الأسس، أصبح من الصعب إنكار مسؤولية الانسان في تدهور الوضع المناخي المحيط بالأرض عامة. كما بدا لنا دور الدول الغنية فيها دورا قياديا. ذلك انها، على ما يظهر، وحدها تتوفر على قوة التدخل الحاسم في الآليات الكونية، بالاضافة إلى أنها تقطن مجالا طبيعيا به قدرات هائلة على مقاومة الأضرار وامتصاص الاختلال.

لكن هل الدول الفقيرة بريئة كل البراءة مما يروج ؟

2) الجفاف في العالم : محاولة لتوزيع المسؤوليات.

سنحاول في هذا الجزء أن نستعرض بعض مظاهر الخطاب الاتهامي الذي توجهه الدول الغنية للشعوب الفقيرة والذي يكتسي أهمية خاصة لأنه غالبا ما يوحي بالخطوط العريضة لمشاريع التنمية في بلداننا.

الاحتجاج الطاغي الذي تستعمله هذه الأوساط لتفسير وتبرير كل شيء تقريبا، هو الاحتجاج الديمغرافي لأنه دون شك ظاهرة ساحقة. وسياقه هنا هو ان التجفيف حاصل فعلا لكن عن طريق أساسية هي الطلب المتزايد والضغط العنيف الذي يمارسه الانفجار السكاني على الموارد المائية. وهذا صحيح بالنسبة لاستغلال الفرشات المائية الجوفية أساسا ومياه السدود بصفة ثانوية. الشيء الذي حرم المناطق الصحراوية من المصدر الوحيد لمياهها، وجعل الجهات الأخرى لا تستطيع تجاوز أبسط فترات الجفاف والاستعانة بالذخيرة الجوفية في انتظار معاودة التهاطل ورجوع الرطوبة المطرية إلى حالتها الطبيعية. وأكيد أن الضخ العنيف يمكن أن يستنفذ الفرشات المائية أو أن يبعدها عن المستويات المتصلة بالجذور فتنتج عن ذلك مضاعفات منها الاضعاف التدريجي للغطاء النباتي الطبيعي وبالتالي الاخلال بإمكانيات تسرب مياه الأمطار والتقليل من حظوظ تجديد الفرشة. ولربما تدخل تقلص الغطاء النباتي حتى في التوازنات الجوية وأحدث الاختلال في نظام التهاطل.

إذن، السبب هنا في تناقص الاحتياطي المائي هو التضخم الذي حصل في الكتلة البشرية والذي تلعب فيه الدول الفقيرة الدور الرئيسي. فقد بلغ عدد سكان العالم حسب تقدير عام 1984، 4,8 ملايير من البشر، على أساس معامل زيادة يقارب 1,8 % يخول مضاعفة حجم سكان المعمور بعد 42 سنة. وهو تزايد أسي، يتزايد معه طلب الموارد الطبيعية باختلافها وكذا التلويث.

يبدو هذا هو المشكل الأساسي في عصرنا، وهو غل مضروب على خناق الأرض، يضيق كل ساعة أكثر. أما إذا تقصينا المسؤوليات هنا وجدنا الأمر واضحا بصفة لا تدع مجالا للنقاش. فنسبة التزايد الاجمالي كما وردت مجرد معدل يخفي في طواياه سلوكات

ديمغرافية شديدة التضارب. فلنأخذ من طرفي هذا السلوك الوضع في إفريقيا من جهة وفي أوربا من جهة أخرى.

نسبة التزايد في إفريقيا 2,9 % تضمن مضاعفة عدد السكان بعد 24 سنة. أما في أوروبا فهي 0,4 %، حيث لا ترجى مضاعفة السكان إلا بعد أكثر من 200 سنة. النتيجة أن ثلاثة أرباع سكان العالم هم حاليا من سكان العالم الثالث، مع رجحان متزايد لكفتهم. ظاهريا إذن تبدو هذه هي بالذات الهوة التي تتبدد فيها أكبر مقادير المياه في العالم. لكن إلى أي حد يصح هذا النوع من الاسقاط. هل يعادل الانسان الفقير كمستغل للموارد الطبيعية عامة وللمياه على وجه الخصوص الانسان الغني سواء بسواء ؟ الواقع ان لا.

فإذا ما أخذنا الاستعمال المنزلي وحده وهو مؤثر له فائدة في معرفة السلوك العام، نجد الانسان الصحراوي يكتفي ببضعة لترات من الماء في اليوم، في حين ينفرد الأوروبي أو الأمريكي الشمالي بالتسلط على ما بين 340 و500 لتر. الانسان في البلاد الغنية،يستعمل الماء حتى في خلق الجماليات، كسقي حدائق الزينة. الانسان في الساحل مثلا، عندما يريد أن يشرب يقطع ما بين 15 و25 كلم في اليوم الواحد مشيا على الأقدام ! ثم عندما يجد الماء غالبا ما يكون ملوثا غير صالح للشرب. إلى حد أن 60 % من هؤلاء الأشخاص ليس لهم سبيل إلى مياه نظيفة، و80 % من الحالات المرضية التي تصيبهم مردها تجرع المياه العكرة والملوثة. فبالنسبة لهذا النوع من الاستهلاك على الأقل، إذا كان عدد سكان البلاد الفقيرة ثلاثة أضعاف سكان البلاد الغنية، فإن حاجيات الأفراد الموسرين هي على الأقل مئات أضعاف. الاحتدام المهول لهذا الميز في استعمال الموارد الحيوية، دفع هيئة الأمم المتحدة أن تجعل من الثمانينات العشرية الدولية لتزويد سكان العالم الثالث بالمياه الطاهرة والصالحة للشرب.

لكن الأدهى هو تحويل المياه الذي يتم عن طريق نوع التبادل التجاري بين الكتلتين. إذ تحاول الفقيرة منهما أن تعيش على موادها الفلاحية بتصدير الأكثرها استهلاكا للماء واستبدالها بالمواد المصنعة. بل وقد أصبحت الآن تتصنع هي نفسها بصناعات مفنية للماء عن طريق الاستنزاف أو التلويث. كم يكون مفيدا أن تضبط هذه الميزانية على أساس ميزان الأداءات المائية !

يبدو هنا أن الاحتجاج الديمغرافي لا يتمتع بالاطلاق المراد له وأن المسألة الحقيقية هي مسألة تدبير وسياسة للموارد. من ذلك الاحتجاج الثاني الموجه إلينا ومفاده ان التخطيطات الاقتصادية على العموم في بلداننا والزراعية منها على الخصوص هي المسؤول

الأول. وهذا النوع من التحدي، وإن كان فيه الكثير من الصواب هو في نفس الوقت يتجاهل الواقع. إذ من المعلوم أن الخطوط الضابطة للمشاريع الانمائية في بلداننا، بحكم ميزان القوى، هي في الحقيقة من ابتكار المنظمات الدولية المختصة التي تقبض أرمّتها الدول الغنية. إذ تجري الأحداث كما لو كانت المصادر التي كانت تدير الدواليب إبان المد الاستعماري هي نفسها التي توحي بالقرار التسييري في مناطق شاسعة من العالم دون اعتبار للحدود الجديدة. هناك أرقام تدل على استمرار الهيمنة على التخطيط بالمقياس العريض، مع استمرار في الاصرار على نفس المبادىء. فما هي الأولويات العالمية في الربع قرن بين 1975 و2000 ؟

ينتظر أن تتضاعف متطلبات الزراعة المسقية من الماء مرتين.

والمتطلبات المنزلية والتجارية خمس مرات، والمتطلبات الصناعية عشرين مرة. في نهاية الفترة سيكون إشباع مختلف المصالح المذكورة قد أخل نهائيا بالميزانية المائية في ثلاثين دولة على الأقل من الدول الفقيرة. وذلك على حساب الحاجيات الأساسية، إذ تكون الموارد المائية قد انحرفت عن أمتن استثمار لها عندنا في الظرف الراهن وهو الاستثمار النباتي والحيواني المستغل محليا وما يواكبه من الاستقلال المعاشي، وتحويلها إلى تزويد المدن والتجارة والصناعة. صحيح أنه ليس من المعقول أن نرضى بالاكتفاء الغذائي وحده (وإن كان من الغريب أنه لا يتأتى لأية دولة من دولنا) وانه يجب أن نقوم بتضحيات لضمان التصنيع وترويج المواد، لكن طغيان المصالح الأجنبية على هذين القطاعين، كذلك، يجعلنا نتساءل لصالح من ستكون هذه التضحيات.

ملخص القول أن الجفاف في العالم الحديث يضيف إلى بعده الطبيعي بعدا بشريا لا غبار عليه. وانه من حيث المسؤوليات امتداد لسياسة التوسع التي سادت منذ القرن الخامس عشر طلبا للأرض والمعادن وقوة العمل، ثم للخيرات النباتية، كل ذلك بالطرق المنجمية التي لا تقيم وزنا للعواقب، إلى أن وصلنا الآن إلى تعذر استدرار الغلال لان الاستغلال العشوائي أتى كذلك على عوامل الانتاج الطبيعية الأولى وهي التُّربة والماء. فمررنا بسرعة من مرحلة بيع الفائض إلى مرحلة تبديد رأس المال.

واجبنا الأول إذن هو أن نعي هذه الحقائق وأن نختبرها ميدانيا في بلداننا، وأن نحذر من مغبتها. لذا خصصنا الجزء الأخير من العرض لِجس بعض الممارسات الاقتصادية في بلدنا المغرب والحكم عليها من منظورنا المنحصر في ميدان التوازنات الطبيعية، وخاصة

منها هنا المرتبطة باستفحال الجفاف. فكيف نواجه تحديات الجفاف من جهة ومناورات التغليط الأجنبي من جهة أخرى ؟

3) الجفاف في الجنوب المغربي بين زحف الصحراء ومناورات التصحير.

معلوم أن الجفاف عدو للكيان الاحيائي. إما يطغى على السنة كلها، كما هو الشأن في الصحاري، مرغما الحياة على التستر والتفنن في اقتناء وسائل خاصة بالاستفادة من الذخائر المخزونة في جوف الأرض، وإما يشغل موسما من السنة يطول أو يقصر. والموسم الجاف الطويل الحاد يستطيع بدوره أن يقطع أسباب الحياة بين فصل رطب وآخر، جاعلا الفناء، بالنسبة للنبات والحُييات في التربة وعراء السطح، يتخلل فترات الانتعاش قاضيا على حظوظ الاسترسال والدوام التي تضمن تكدس الخيرات والتطور الايجابي للتربة واستقرارها ومقاومتها لاي عدوان.

في كل مكان، الحد الفاصل بين أسباب الاستمرار وظروف التقطع والاختلال هو الشجرة : وجودها ونوعها وحالتها وكثافتها. بالنسبة لنا يمكن أن نقول ان الشجرة تقف في وجه الصحراء وان كل شيء يعرقل وجود الشجرة ونموها يساعد على زحف الصحراء. أما مشروع المحافظة على الشجوة فهو النتيجة الطبيعية والمباشرة لصيانة الرصيد المائي والترابي، في دائرة نظام متكامل يضمن للنبات ظروف عيشه فيدفع النبات في مقابل ذلك للماء والتربة أسباب استقرارهما. هو إذن العمل في إطار برنامج عريض يعتمد على قواعد علمية ثابتة، والمنطلق الضروري والحيوي لكل مشروع يتعامل مع المجال الطبيعي. حري بنا في الظرف الذي نجتازه ان نتأمل بعض النماذج التاريخية التي يبدو انها، على الأقل جزئيا بسبب التهاون البيئي، قد أفنت حضارات بأكملها مع أنها دون شك كانت تستفيد من ظروف بيومناخية أكثر استقرارا من الجنوب المغربي. فقد كانت الامبراطورية البابلية تضم غابات واسعة وكذلك البقاع حول بعلبك، وبلخ شمال أفغانستان. هذه المجتمعات الحضرية القديمة المبنية على النشاط الزراعي، استعملت محيطها الطبيعي بإفراط كبير وبدون تبصر لاغراض السلم والحرب، فقطعت الغابات، وكثفت الرعي.. فاخترقت الأرض وضمئت وزالت حصانتها وانجرفت التربة فعبأت قنوات الري وعطلتها ــ وكان ذلك بداية النهاية.

بالنسبة للجنوب المغربي، هناك مكسب أساسي يمكن الاعتماد عليه في تجاوز المعضلات، هو المكسب البشري. إذ الواقع ان الحزام الحقيقي الممدود في وجه الصحراء مكون أساسا من عناصر بشرية من أمهر ما يعرف العالم في التعامل البديع المعقلن مع

أصعب ظروف الجفاف، ومنها سكان فجيج وتافلالت ودرعة وسوس، الذين يضيفون إلى العمل الدؤوب والفعالية، الاستقامة والصلاح وهي خصال تكمل بعضها ولا شك في سبيل ضمان استمرار الحضارات. لكن في نفس الوقت، ننطلق من ظرف طبيعي أصعب مما كانت عليه تلك البيئات الغابرة إذ معدل التساقط في أقاليمنا الجنوبية يقل عن 200 ملم بصفة تكاد تكون عامة. فلما كان الخطأ بالنسبة لحضارات الشرق انها أساءت إدارة غاباتها وأفلت من يدها زمام التوازنات، نرى الجنوب المغربي ينطلق من وضع لا يعقل أن تكون فيه غابات حسب التقطيع البيوجغرافي المألوف. والواق أنه لا توجد غابات على العموم مع استثناء واحد شديد التعبير وشديد الأهمية، متمثل في غابات أركان الصغيرة المنتشرة في إقليم سوس.

معلوم أن وجود الغابات هنا هو من قبيل الأعجوبة التي يمكن أن نتلمس لها بعض عناصر التفسير في دور التحصين النسبي الذي يلعبه الأطلس الصغير لفائدة سوس، وربما وجود التيار البحري البارد المجاور والرياح الغربية الملطفة. لكن تصير الأعجوبة معجزة عندما نعلم أن نفس الغابات، وهي ذات سحنة مدارية، قد تواثرت هنا، يتيمة، منذ الزمن الثالث، أي على مدى بضعة ملايين من السنين، تغالب التقلبات المناخية المتعددة التي عرفها الزمن الرابع، صامدة في وجه الصحراء تذوذ على المناطق الشمالية من سوس، تحميها من فحيح التيارات الصحراوية المجففة.

وإنه لمنظر أخاذ ومؤثر ذاك الذي يحيط بغابة أدميم على وجه الخصوص. الكثبان الرملية ترتطم بخطوط شجر أركان جنوب الغابة وتتداخل معها، ثم بقدرما نتوغل في اتجاه الشمال تهدأ حركة الرمال لتنقطع قبل الوصول إلى مشارف نهر سوس. وهو دور هائل نموذجي تلعبه هذه الكتلة الخضراء، وتحلم باقي دول الشمال الافريقي أن تحققه من خلال إنشاء ما يسمى بالحزام الأخضر، ذلك الشريط الحي الذي تفكر كل بلدان المواجهة في إقامته دون أن تفلح دائما. إذ كيف تزرع النبتة في خلاء قاحل ويُرجَى لها أن تنمو ويشتد عودها ؟ أما غابة أركان التي توفرت لها كل ظروف النشوء في بادىء أمرها تعيش الآن على نفسها بعد أن زال الرخاء واضطرت إلى تكوين عناصر المقاومة، وخلقت في ظلها مجالا نشيطا تتبادل وإياه أسباب الحياة.

إنه مثال فريد للتكامل الذي يتكون داخل العُصبات البيئية خاصة وان محيطه الأصلي قد انسلخ عنه فأصبح كيانا موروثا شديد الحساسية إزاء الوضع العدواني الجديد. قَطْعُ غابة من هذا النوع أو التضييق عليها هو التفريط في الحاصل وصنع البوار. فمعلوم أن

الموروث في الطبيعة شيء هش إذا ما ضاع انعدمت شروط تجدده، فماذا نفعل في سوس لصيانته أو الزيادة في نموه ؟

الواقع أننا نلاحظ تراجع الغابة الثمينة بطريقة تستدعي حملة نضالية في سبيل الانقاد. لكن المتتبع السطحي يمكن أن يعتبر أنها تتراجع من تلقائها وأن الأهالي يتحمالون عليها، والجفاف يزيد من حدة العدوان، وأن لا مفر مما هو حتمي.

إنما هل يعقل أن يفلح جفاف ظرفي في إبادة غابة لم تستطع أن تنال منها ملايين السنين ؟ الفترة البيمطيرة التي نعيشها الآن والتي لا يزيد عمرها عن عشرة آلاف سنة، لا تعتبر بالمقارنة مع سابقاتها التي بلغت عشرات الاضعاف من حيث المدى الزمني وحدة أكبر من حيث الجفاف في الرباعي القديم والأوسط. ثم حتى ولو كان العكس هو الصحيح ففي الماضي كانت التشكيلة النباتية وحدها في الميدان، أما الآن فيوجد الانسان بتقانته وعلمه ومعرفته بالفوائد الجمة التي تسديها الغابة، فمن أجل مصلحته عليه أن يدعم وجودها. لكن كيف يمكن ذلك إن ثبت أن الانسان نفسه هو أصل الداء ؟

إذا ما اختبرنا الوضع بشيء من التفحص تبينت لنا بعض عناصر التحليل. غابة أدميم تعيش جزئيا وربما ثانويا عَلى المياه المباشرة للامطار. وجودها فوق أتربة رملية يجعلها تستفيد من المخزون المائي المتسرب في التربة بواسطة جذورها القوية وعمليات التعويض المتيسرة في المسكات العميقة من التربة الأقل خشونة والأكثر اتزانا. مضاف إليها الماء السائل على سفوح الأطلس الصغير الشمالية الغربية، في طريقه التحترابي إلى المستوى القاعدي الاقليمي الذي يشكله وادي سوس.

هنا تعيش الغابة في توازن نسبي مع هذا الحوض السفحي الثانوي الذي يخول لها تجاوز الأزمات الطبيعية أيا كانت حدتها. لكن الآن تنوع الطلب على نفس هذا الرصيد المائي وأصبح التزاحم قويا، في محيط بيوكْرا على الخصوص، حيث تعددت القرى وحفرت العديد من الآبار وتدخل الضخ الآلي للمياه وأقيمة الزراعات العصرية الغزيرة الاستهلاك، القوية الوسائل والمعدات.

حقيقة أن الاستغلاليات العصرية تعطي منظرا زراعيا متطورا وجميلا، وتشغل بعض اليد العاملة وتصدر المنتوج إلى الخارج وتستقطب العملة القوية التي يُرَجَّى أن تستعملها المنطقة في نموها. هذه هي الأماني العريضة المسطورة في المشاريع. لكن لنقترب أكثر من الآليات المتحكمة فيها ولنحلل.

نحن عندما نصدر فاكهة طرية أو خضرة أو وردة، ماذا نكون قد فعلنا إذا لم نقم أي حساب للتوازنات البيئية ؟ نكون قد أجلينا نصيبا من الماء وقسطا من المواد المغنية للتربة، بدون رجعة.

فبالنسبة للمادة الضائعة الأولى، وهي الماء ينطلق التصرف الشائع من اعتبارها مادة متجددة لا حصر لها، مثل أشعة الشمس، يمكن جلبها عند الطلب بواسطة التقنيات العصرية في التنقيب والضخ. والحقيقة غير ذلك. فقدرات التزويد التي يتمتع بها الاقليم محدودة والنصيب المتجدد منها يخضع لميزانية مضبوطة يتهددها الإفلاس إن هي لم تُصرف بطريقة معقلنة فبالنسبة لفرشات المائية القريبة، جلها متصل إلى حد ان الجلب في مكان ما يجب أن يراعى حقوق الجار. فبما أنها هي أساسا المرتبطة بالنصيب المتجدد والضعيف، أي بمياه الأمطار في بلدنا، فالجلب القوي فيها من طرف ذوي الوسائل الكبيرة هو في الواقع من قبيل السطو والتوسع، والمتضرر منه هم صغار الفلاحين الذين يصيبهم الجفاف دون غيرهم فيهجرون الأرض ويتجمعون في المراكز التي تكبر فتصير طرفا مفروضا في الضخ العنيف والمركز الذي لا مرد له.

وفي ما يخص الفرشات العميقة، فهي حبيسة شأنها شأن المنجم المعدني يجب أن تختبر قبل الاعتماد عليها. أضف إلى ذلك بعض الخصوصيات الاقليمية بشأن طبيعة التكونات الصخرية السطحية الهشة على العموم والتي بدأت تنهار بفعل استنزاف الفرشات المائية بسوس الاعلى. وعلى كل حال نحن بصدد بيئة جافة، يجب ربط الاستغلال فيها بإمكانيات التجديد ووضع حد للاستغلال العشوائي على أساس إنجاز خرائط تعرض لمفهوم العجز المائي أسوة بما هو معمول به في الدول الراقية التي بها مناطق شبيهة ببلدنا من الناحية الطبيعية.

أما بالنسبة للمادة الضائعة الثانية،أي المعدنية المغنية للتربة وخاصة منها الكاثيونات المغذية للنبات والتي تعوض الخصاص الحاصل بموازات الاستغلال المنهك، هذه على الأقل توجد في السوق بلا حساب ويمكن استعمالها عند الطلب. إنما يجب أن لا ننسى أن هذه المواد الاصطناعية للتسميد وما يرافقها بالضرورة في المزارع العصرية من مواد التطهير كمبيدات الطفيليات، قد وضعت في بيئات معينة، وهي عندنا لا تفي بالمطلوب على الوجه الأكمل، فالسماد الكيماوي، بالاضافة إلى مشاكل الاستعمال التي يطرحها وضبط المقادير وتوقيتها حسب المناخ، وبالاضافة خاصة لكونها من الأواصر القوية التي تثبت التبعية التّقانية، هي لا تعوض أبدا الدور الذي يلعبه الدبال، تلك المركبات العضوية التي تساعد المواد الفتاتية

الدقيقة على إحكام استقرار التربة. فعندما يتم الاجتثات، تأتي السنوات الأولى من الانتاج الفلاحي على المواد العضوية في التربة. أثناء ذلك يستطيع السماد تعويض الخصاص المعدني لكن الوضع النسيجي يتدهور من غير رجعة وهو مسلسل يمكن أن يذهب بعيدا وبسرعة في إقليم جاف.

أما بالنسبة للمبيدات فالمشكل أخطر بكثير. فلقد تأكد أنها زيادة على حسناتها المرحلية في تنظيف الحقول، تعمل كذلك على إبادة البيئة الاحيائية في التربة حيث تقضي بدون تمييز على البكتريا والطحالب والحشرات النافعة، فإذا كان الأمر مقبولا في البلاد المعتدلة حيث االكيان الاحيائي في التربة غني ونشيط ومتصل الوجود، والمياه كافية لغسل الفائض من السموم، وأن كان ذلك يطرح مشاكل تسميم الفرشات المائية عندهم ، فإن الأمر عندنا على خلاف ذلك تماما. فالكائنات الحية التي تقوم بعمليات التدبيل وتخزين المادة المعدنية في صورة عضوية مقاومة تنفع الأرض غذاء واستقرار مجنبة إياها الاحتراق والضياع السريع، هي هنا ضعيفة الكثافة والنشاط، طويلة التوقف أو الاختفاء الموسمي فلا يجوز التضييق عليها حتى بالنسبة لمجرد المردود الاقتصادي على المدى المتوسط، إلا إذا كان المستغل مكتريا للأرض كما تفعل بعض الشركات الأجنبية يستفيد منها مرحليا الربح الواسع ويتركها بعده للبوار الدائم. ولقد تبين أن المبيدات التي يعالج بها في موسم واحد يبقى مفعولها السلبي ساريا على مدى 15 سنة.

تكرار عمليات الافقار على مواسم متتابعة، تعب الماء وتأتي على ثروات التربة بصفة هوجاء وتستعمل التقنيات والمواد المستوردة دونما تبصر، تساهم بقسط وافر في إزالة كل ما يهيكل التربة ويحييها فتصبح قابلة للتحريك والتدرية وتتحول إلى كتبان رملية تدفعها الرياح الجنوبية في اتجاه الشمال. في الجهات الجنوبية الشرقية من المغرب، الواحات المعزولة هي التي تستقبل الهجوم مباشرة وتعاني من زحف الرمال. أما في سوس فالغابة التي تتحمل الضغط الأكبر، والتي نلاحظ أنها تصمد أقل فأقل، تتضرر إذن وبالذات من تلك المنشآت التي تسعى لحمايتها. فالمزاحمة الموجودة حاليا في الساحة لا يمكن إلا أن تكون على حساب الأركان إذ من المتعرض بين الصحراء والمدينة الكبيرة على الخصوص سيجعلها وجها لوجه مع الرمال. أهذا آخر المطاف إذن : الكتبان وهي تُخمد تحت كفنها المعدني قدم السفوح الجنوبية للأطلس الكبير ؟ ماذا بقي إذن من مشروع التحديث هذا ؟

هناك بالطبع حلول أخرى لمشكل المياه. فهي ليست كلها جوفية، والجنوب المغربي يتمتع بمزية المياه السطحية كذلك وهي مزية قل ماتتوفر في البلاد الجافة، ومردها عندنا لوجود الأطلس الشامخ.

لكن يجب ألا ننسى أننا في مجال قاحل وأن للمياه السطحية ارتباطا وثيقا بالمياه الجوفية القريبة وإنه في الواقع كيان واحد يطعم بعضه البعض الآخر. فكما لا يمكن استعمال أساليب الضخ بدون تبصر، لا يمكن إقامة أي نوع من السدود بصفة اعتباطية. وكما هو معلوم، فقد أبانت السدود الكبرى التي انشئت في الجنوب عامة على أنه إذا كان مبدأ احتجاز الماء السطحي ضرورة ملحة ومعمول بها منذ القدم في هذه الأقاليم، فإن اختيار الطريقة والحجم والموقع والتقنيات يحتاج إلى عميق التروي. وقد ظهر ذلك من خلال المشاكل المطروحة ومنها الحاجة إلى الملء الجزئي لبحيرة التجميع قبل أن تصل المياه إلى قنوات الري. فإن لم يتوفر هذا الملء بقي الماء سجين البحيرة. ثم إن هذا التعريض في العاليات العارية يفاقم الاتلاف عن طريق التبخر ويركز التمليح، وهي أخطاء متوقعة دأبت الحضارات الصحراوية على تلافيها بصفة منهجية، أضف إلى ذلك أن الحرص في السدود الحديثة على تفادي التسرب هو بالذات منع لأهم إمدادات الفرشة القريبة التي كانت تحصل عندما يخرج السيل المركز من فوهة الجبل فتنتشر أجزاء كثيرة منه بصفة مروحية تنفذ عبر التكونات السطحية االمسامية، تغذي الاحتياطي الجوفي وتقلل من نسبة الأملاح فيه. نفس المغلاق يمنع المواد الفتاتية الوافدة من الجبل من تلقيح السهول الجرداء بمواد الاطماء.

وقد ترتب عن هذا النظام الجديد في تدبير الماء العديد من الاختلالات نذكر منها في نفس السياق اضطراب التوازنات الكيماوية للمياه المستعملة في مختلف الحاجيات.

فمياه السد التي يصطلح عليها بأنها عذبة، يتعدى تركز الأملاح فيها 1000 جزء من المليون في فترات الملء نفسها، وقد تصل مياه الصنابير في مدن تافلالت مثلا، التي تعتمد على الفرشة، إلى خمسة أضعاف ذلك. مع العلم أن المقايس المثلى بالنسبة لمياه الشرب هي 500 ج م م، تصل عند الاضطرار إلى 2000، أما مياه السقي فيمكن أن تزيد عن الأولى بنسبة 50% مع تفاوت حسب نوع النبات.

وعلى كل حال، فالسلبيات هنا ليست مطلقة بل نتاج حصيلة تتضارب فيها المحاسن والمساوىء. فإذا كان السد الكبير يفاقم التبخر ويضيق على الفرشة فإنه مقابل ذلك يرمي إلى ترتيب السقي وكبح الفيضان. وإذا كان المضارب الزراعي يجحف في اختلاس الماء ويفرغ التربة من لياطها فإنه مرحليا يذر نوعا من الربح. وكيفما كانت الظروف يبقى هناك هامش للتحكم في هذه الظواهر أو حتى إجهاضها إذا توفرت النية لذلك.

المعضلة الحقيقية هي إذن في غير هذا وذاك، حيث المنافس الساحق على الأرض

والماء، حيث المدينة. ذلك الجسم الضخم الذي ينتزع لنفسه الأولوية في كل شيء لأنه قادر على الأداء واشتراء كل شيء بصفة لا تقبل المساومة. ثم فأية مدينة نعني ؟

بعدما كان التجمع السكني في مجالنا الجاف ينزوي في أبعد المواقع عن الانتاج الأولى الحيوي، أصبح اليوم يستفرويتوسع حسب آليات نوعية هي آليات المضاربات العقارية، في تجاهل واستخفاف مطلق بالأرض كمجال للانتاج الزراعي. بل وقد تجاوزت المدينة في صيغتها الجديدة، الاخطبوطية، ومدينة أكادير مثلا من هذا النوع، حدود التضييق على المجال متعدية إياه إلى التنقيب واجتلاب الماء أينما وجد، فارضة التضحيات الجسام على مجموع الاقليم وحتى على الأقاليم المجاورة، كما هو الشأن في مدن الشمال وعلى رأسها الدار البيضاء وفاس ــ مكناس.

هذا الجسم الذي يتصرف من الناحية الطبيعية تصرف جسم دخيل، ويبدو من الناحية البشرية نتاج اختلاف التوازنات وبؤرة تكوم النفايات القروية، تهيكلها شبكة من المصالح والنشاطات المرتبطة بالرأسمال الأجنبي والوطني مضفية عيلها مظهر التحضر الشكلي، هذا الجسم الذي نزوده اليوم ويحتاج غذا لانه صمم وولد في البلاد الرطبة بفيلاته وعماراته ومياهه الجارية داخل حدائق التزيين... ثم زرع في بلدانها وانتشر كما تنتشر النجيليات مكتسبا خلال نموه مظاهر التخلف ومضخما إياها، يسطو ويشهر حرب الاستنزاف على أراضي الجفاف والتجفيف بدون هوادة.

لقد أصبح الآن من باب تحصيل الحاصل أن نقول انها ظاهرة غير صحية وأن نُركز على أن تضخم المدن في بلداننا ليس من المدنية في شيء بل وقد أصبح اسدلالي نمو المدن في بلداننا معيارا من معايير قياس التخلف وهو وضع أصبح يفرض إيجاد مصطلح خاص لتسمية هذه التجمعات البشرية وما تضمه من أحياء متدهورة، وفلول العاطلين. هناك بالطبع بعض الأحياء الجميلة، وأفخمها دون شك، في أكادير، الأحياء السياحية.

والسياحة بالذات من النشاطات التي أصبحت اليوم تسود في نسبة واسعة من المجال الذي تغطيه المدينة وهي تكاد تنفرد بمساحات التوسع المرتقبة والوحدات المستقبلة الذي ينتظر أن تكمل الشبكة الحضرية العامة الداخلة في مجال نفود أكادير على طول الشريط الساحلي شمالا وجنوبا.

السياحة ومالها وما عليها في إطار بلداننا أمر فيه نقاش، ويمكن أن يطول هذا النقاش مادام المجال الطبيعي يوفر الضروريات الأساسية بالوفرة الكافية وفي إطار غير مزدحم. أما في المناطق الجافة فالأمر بسيط والادلة واضحة مادام أن المعيار الأول على مستوى كل الوحدات السياحية المنبثة في البلاد الجافة هو احتكارها لأكبر قدر ممكن من المياه لفائدة روادها.

وحتى إذا ما اعتبرنا أننا نتلقى في مقابل ذلك الكثير من الأوراق النقدية، فهي تبقى عملية غير معقولة حتى من الوجهة الاقتصادية المجردة، لأن مبدأ التصدير يعتمد على أساس وفرة المادة وإمكان الأستغناء عنها طلبا لتوفير وسائل اقتناء الضروريات الملحة، كما هو الشأن في سبيل الحصول على القمح والمحروقات. فمتى كان الماء في الجنوب المغربي في عداد المواد الغزيرة الممكن الاستغناء عنها ؟

ثم هل من المؤكد أن الأوراق النقدية حقيقة الاقتصاد الوطني مع العلم أن المصالح المهيمنة على السياحة الدولية هي مصالح أجنبية بالأساس ؟

وأخيرا وليس آخرا، ما هي المنهجية التي يجب أن نتبعها ونحن نقوم بجردنا المحاسبي التقليدي ذي العمودين المخصصين للمداخيل والنفقات ؟ كيف يمكن أن نرقم ونكمم وفي أي عمود ندخل ما يحمله هذا النوع من الزوار من نماذج أخلاقية وحضارية ؟

ما العمل إذن ؟ أهو الطريق المسدود في وجه التحديث ومسايرة العصر ؟ الواقع أن التحديث والابداع لا يمكنهما الازدهار الحقيقي إلا ارتباطا بالجذور وقد خلقت مناطقنا الجافة عبر الأزمان حضارات متكيفة تستخرج الأفضل من الطبيعة. لكن المد الاستعماري العام الذي شذ الخناق على الاقليم اضطراها إلى الجمود والانتكاس. كان علينا إذن أن نمحور بحثنا العملي كله في سبيل أن نعي هذه الحضارات وأن نسخر كل جهود الخلق والابداع لنتمكن من تقويمها وإصلاح مواقع ضعفها نعيد تصويبها إلى الأمام بتطعيمها بفتوحات العلم الحديثة في حدود صيانة التوازنات الطبيعية والبشرية، متجنبين الوقوع في الانبهار الذي تعرضت له جل دولنا، وهو ولا شك مطعَّمٌ بكثير من إغراء المصالح، الشيء الذي جعلها تحكم على كل ما كان بأيديها بأنه متخلف وغير صالح، متقبلة كل ما يعرض عليها في السوق الأجنبية بدون مراقبة ولا تمييز.

فكانت الحصيلة هي استبدال الحواضر المتكيفة بالمدن المتخلفة والاخلال بالتوازنات الطبيعية حولها، بافقار الأتربة وتجفيفها وتحريك الرمال، والسير بمدننا نحو المصير الذي عرفته بابل وغيرها : مدن غبراء في خلاءات بوار، لاتربة فيها ولا ماء.

لقد حصَّل غيرنا العبرة من دروس التاريخ وتحليل العلوم الطبيعية، مجندين أنفسهم حول الشعار القائل : «أمة تحطم تربتها هي أمة تحطم نفسها»

لذا فإنه مادام إتلاف الأتربة والمياه يخرب الأمم، فإن صيانة الأتربة والمياه والحضارات التي أفرزتها وتتفاعل معها يصير من أقدس أنواع الدفاع الوطني.